برنامج

آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي

د.نواف ابوشمالة

نوفمبر 2015

التعاون الاقتصادي : المنافع والمزايا

أولا: منافع ومزايا التعاون الاقتصادي

- يظهر الواقع ان التعقيدات المتنامية في الممارسات الدولية أدت لظهور قائمة واسعة من المشاكل التقنية التي يصعب للأنظمة الحكومية/الوطنية التعامل معها منفردة، بل يتطلب قدرا عاليا من التعاون الدولي/الاقليمي.
- كما لم يعد في الوضع الاقتصادي المعاصر بمقدور قطر واحد بمفرده، خصوصاً إذا كان صغيراً، أن ينتج جميع أصناف المنتجات الضرورية، لأن إنتاجاً كهذا سيكون قليل الكمية وعالي التكاليف.
- أن التخصص على صعيد الأقطار وتقسيم العمل يؤديان إلى:- (زيادة الإنتاج ، تخفيض التكلفة، زيادة إنتاجية العمل ، تحسين نوعية المنتج، كما يؤمنان تطوير الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة).

أهم المنافع والمزايا

- وفورات الإنتاج الكبير (الخارجية والداخلية).
- المنافسة.
- رفع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد.
- دفع النمو الاقتصادي (الاستثمار والتصدير).

الاستفادة من وفورات الحجم:

- الاستفادة من وفورات النطاق الواسع: (الوفورات الخارجية والداخلية):-
- (أ) الوفورات الخارجية: وهي تلك الوفورات التي يشترك فيها عدة وحدات إنتاجية في صناعة ما أو عدة صناعات، وأهمها:

وفورات المعرفة: إذ يمكن باتساع حجم الصناعة إقامة المراكز البحثية المتخصصة وتعميم نتائج ابحاثها ، لتدعيم التطوير الانتاجي في كافة الوحدات الإنتاجية العاملة.

- وفورات التخصص: وهي تلك الوفورات الناجمة عن إمكان إنشاء وحدات متخصصة في أداء بعض العمليات اللازمة لإتمام الإنتاج بالصورة المرغوبة والتي تعجز الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم (المنفردة) عن إقامتها.

ب) الوفورات الداخلية: وهي تلك الوفورات المتحققة للوحدة الإنتاجية نتيجة لتوسعها في الحجم وأهمها:

1. الوفورات الفنية: وتتمثل في الاستفادة من تقسيم العمل واستخدام الآلات الاكثر تطورا، بما يسهم في الاستخدام الكامل للطاقات الانتاجية، لتزداد الإنتاجية وتقل التكاليف.

3. وفورات التسويق والعمليات التجارية: وهي الوفورات التي يمكن الحصول عليها نتيجة للكفاءة في شراء المواد الخام، (الامر المرتبط بارتفاع القدرة التفاوضية في الحصول على السلع والخدمات المرتبطة بالإنتاج).

4. الوفورات المالية: إذ أن اتساع حجم المشروع يجعل من السهل الحصول على القروض اللازمة للاستثمار وبشروط أفضل.

المنافسة/الحد من الاحتكار:

- يؤدي كبر حجم السوق لزيادة المنافسة بين المنتجين بما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وتحسين مستوى الإنتاج ،
- كما أن إزالة الحواجز الجمركية تزيد من عدد المنافسين وتخفف من حدة الاحتكارات وآثارها السلبية على توزيع عناصر الإنتاج وانخفاض الإنتاجية ورفع الأسعار
- مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد ويقدم حافزاً على إجراء التحسينات في أساليب الإنتاج (باستمرار).

رفع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد.

- وذلك من خلال **الحد من مخاطر العمليات التجارية**:
- حيث ينشأ عن الإجراءات والتنظيمات الإدارية المفروضة على التجارة الخارجية عدة مخاطر أهمها:

1. تحمل تكاليف أو جزاءات غير متوقعة.
2. تأخير العمليات التجارية أو إلغائها.
3. قيود النقد الأجنبي وحصص الاستيراد.
4. ما قد يطرأ على القيود والسياسات النقدية والمالية والاجتماعية والسياسية وأسعار الصرف من تغيير.

- ويؤدي قيام التعاون الاقتصادي واتساع حجم السوق الى خفض هذه المخاطر في العلاقات الاقتصادية بين الدول، ومن ثم يزيد الكفاءة الاقتصادية (الاستخدام الكفء للموارد).
- من جانب اخر فان الانخراط في ترتيبات للتعاون او التكامل، يتضمن وجود التزامات متبادلة ودائمة (مثل إلغاء التعريفات او القيود)، ما يعني خفض المخاطر المرتبطة بتوقعات المستقبل او تغيير السياسات التجارية او النقدية او المالية.

دفع النمو الاقتصادي (الاستثمار والتصدير)

- حيث يزيد الاستثمار وخاصة في صناعات التصدير، ويتم فتح المجال امام رأس المال الأجنبي الخاص على الاستثمار المباشر نتيجة لما يقود اليه التعاون من تسهيل انتقال رؤوس الأموال بين الدول .
- **يتوقف مدى استفادة أي دولة من الدول من تعاملها الخارجي مع الدول الأخرى على عدة عوامل تتفاعل فيما بينها محددة العلاقة بين أسعار صادراتها وواردتها، أهمها:-**
- **الأهمية النسبية للدولة (كمصدر او كمستورد).**
- **ومرونة الطلب العالمية على السلع المتاجر بها.**
- **اضافة الى التقارب الجغرافي:** الذي يوفر عدة مزايا أهمها قصر المسافة التي يتعين قطعها بالنسبة للسلع المتبادلة، وخفض تكاليف النقل، وسهولة انتقال عناصر الإنتاج خاصة العمل، وتشابه الأذواق.

ثانيا: التكامل الاقتصادي :الأسس الفكرية - المراحل - المقومات

(2/1) تعريف التكامل الاقتصادي

- فسر الباحثون مصطلح التكامل الاقتصادي بأشكال مختلفة، فمنهم من عرفه بانه يتضمن :-
- التعاملات في كافة المجالات الاقتصادية .
- التعاملات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- اي تعاملات بين الدول هي بمثابة تكامل اقتصادي، وتمثل العلاقات التجارية بين الدول صورة للتكامل الاقتصادي.
- ويستخدم عادة هذا المصطلح للدلالة على (مجموعة الترتيبات التي بموجبها يتم رفع الحواجز والقيود التجارية بين الاقتصاديات المتكاملة).

فالتكامل الاقتصادي هو :

- اصطلاح عام يغطي عدة أصناف من الترتيبات،
- والتي بمقتضاها يتفق قطران أو أكثر على تقريب وتوثيق أوضاعهم الاقتصادية بشكل متبادل،
- وجميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة وهي أنها تستخدم التعريفة لتميز سلعها إزاء السلع التي تنتجها الأقطار غير المنضمة إلى الاتفاق.

- ويعرف التكامل الاقتصادي بكونه اما :- عملية (a process) - او - حالة تجارية (a state of affairs) . (B.Balassa)
- فإذا اعتبرناه «عملية» فهو يشمل الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية بين الاقتصاديات القطرية.
- وإذا اعتبرناه حالة تجارية فيمكن شرحه بانعدام مختلف أشكال التمييز بين الاقتصاديات القطرية.
- كما يمكن التمييز بين التكامل والتعاون : فالتعاون يشمل الأفعال الهادفة إلى تقليل التمييز، في حين أن التكامل يشمل الإجراءات التي تفضي إلى إلغاء التمييز.

- **وبذلك** تعد الاتفاقيات الدولية حول السياسات التجارية هي ضمن مجال «التعاون» الدولي، في حين أن إزالة الحواجز التجارية يعد عملا متعلقا «بالتكامل» الاقتصادي، وهو سمته الأساسية.

- **تعريفات اخرى للتكامل الاقتصادي:-**
- «العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على المستوى الإقليمي، مع وجوب تحقيق التنسيق والتجانس في السياسات الاقتصادية». (G.Myrdal)

- «جوهر التكامل الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال الأيدي العاملة، ورأس المال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية لإحراز التكامل الكامل الذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات واتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز». (J.Machlup)

- ويتضح من خلال هذه التعريفات أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول، كما أنها ترتبط بتحقيق تغييرات وتأثيرات على الاقتصاديات المتكاملة.
- **والخلاصة أنه يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر، لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدلات نمو مرتفعة.**

(2/2) الأسس الفكرية للتكامل الاقتصادي

- المدرسة الاتحادية : تتجه نحو بناء دولة اتحادية لها حكومة إقليمية.
- المدرسة المتدرجة/التعاملية : تتجه نحو بناء التكامل من أسفل إلى أعلى لتأتي الحكومة الإقليمية في نهاية المطاف.
- المدرسة الوظيفية التي تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى المدرسة الوظيفية الحديثة.

(أ) المدرسة الاتحادية.

- ينصب التفكير حول إقامة دولة اتحادية على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح.(الحركة من اعلى لأسفل)
- حيث يتم السعي إلى إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فيدرالية، حيث تحتفظ الدول الوطنية بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة، وفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى للاتحاد المكون.
- وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن التجمع الإقليمي قادرا فعلا على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه الدول الوطنية منفردة.

الحالة الثانية: رفض عدد كبير من الفئات الاجتماعية خضوع حكوماتها الوطنية لتسلط فئات بعينها في المجتمع، لا تسعى الا إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي الفئات، ويدعم ذلك أيضا تناحر تلك الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة فيما بينها، بحيث يصبح الحافز نحو الاتحاد هو رفض الفئات الاجتماعية الأكثر عددا لهذا التسلط، ومن ثم الانحياز لخيار التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

- وقد كان للاعتبار الثاني أهميته في الحالة الأوروبية، فقويت المدرسة الاتحادية خلال الحرب العالمية الثانية خاصة في فرنسا، ورأت في هذا المنهج نهاية للمحاولات الألمانية المتكررة للسيطرة على أوروبا،
- وبذلك يعتبر الفكر الاتحادي استراتيجية للتحرك نحو التكامل وليس نظرية تضع أسسا لبلوغه،
- ويكون على الدولة الاتحادية بعد قيامها البحث عن أفضل السبل لتسيير شؤون المجتمع المتكامل.

(ب) مدرسة التدرجية /التعاملية

- رأت هذه المدرسة عدم التحرك نحو تاسيس سلطة مركزية (محدودة أو واسعة السلطات).
- بل التحرك نحو تأسيس اطر تنظيمية تتولى التعامل مع الشؤون الفنية التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة.
- ويرى أصحاب هذه النظرية (كارل دويتش)، أن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في السابق.

- حيث يعمل هذا الأسلوب على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية، دون التزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة.
- بمعنى إقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها لإنجاز التكامل/الاتحاد (في المستقبل).

(ج) المدرسة الوظيفية .

- ظهرت في الفترة بين الحربين العالميتين، وظهرت باسم النظرية الوظيفية (David Mitrany) ثم تطورت بعد الحرب العالمية الثانية إلى الوظيفية الجديدة.

(ج/1) النظرية الوظيفية الأصلية

- تبلورت أفكارها عبر فكر الباحث البريطاني "ديفيد ميتراني" الذي راى أن النزعة الوطنية مجافية بطبيعتها للسلام، ومن ثم فإن إقامة مؤسسات للتعاون بين الدول في مجالات ذات طبيعة فنية بحتة ومحايدة سياسياً، مثل إدارة شؤون النقل الجوي أو مكافحة الأمراض، تجذب إليها الجماهير لأنها تحقق رفاهية البشر بشكل أفضل مما تحققه الحكومات الوطنية، وتضمن السلم.

- ومع ذلك فان التنازل لمنظمات/اطر (دولية/اقليمية) عن مسؤوليات لا تمس السيادة الوطنية بشكل واضح لا يضمن تحفيز الحكومات على تقبل التنازل عن إشرافها على جوانب أخرى أقل حيادية من الناحية السياسية.
- بل قد يدفعها ذلك إلى التمسك بما يتبقى لها من مجالات تعتقد أنها أكثر حساسية من تلك التي تم التنازل عنها.
- وتشير مختلف التجارب أنه ما لم يجري الاتفاق على الصيغة المؤسسية النهائية منذ البداية، فإن البدء بالأمور الأقل إثارة للخلاف سرعان ما ينتهي إلى طريق مسدود.

- تتضمن الوظيفية اجراء كل حالات الاندماج (الجزئي) من خلال تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الاطر الاقليمية (الاعلى). ويتوقف تحقيق الاندماج الشامل على مدى واتساع أهمية هذه الوظائف وتاثيراتها في السياسات المحلية للوحدات المشاركة.
- ومثال ذلك اتحاد التاج بين بريطانيا وأستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها وهو حالة من حالات الاندماج الوظيفي.

- كما ترى هذه النظرية ان التعاون في مجالات محددة سيؤسس للتعاون في مجالات اخرى اكثر تعددا (التشعب)، بمعنى ان التكامل في قطاع تقني واحد يساهم في تحقيق التكامل في الميادين التقنية الأخرى.
- **أي أن التكامل هو نتاج مسار تراكمي ، ولكن بشرط ان تكون المرجعية للتكامل هي الشعور (المتبادل) بالحاجة إلى هذا التعاون.**

(ج/2) النظرية الوظيفية الجديدة

- أسست هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، على افكار (Ernst Hass)، (Amitai Etzioni)، (Karl Deutsch)، الذين أكدوا على امكانات تحقيق التكامل الاقليمي اكثر من التكامل الدولي، تأسيسا على المحددات التالية:-

❖ الثقافة المشتركة التي تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية. (هذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين).

❖ وفرة وحسن تخصيص الموارد الاقتصادية: والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع.

- وجوب إشراك/ادماج جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي أن البعد المؤسسي/فوق الوطني، يشغل موقعا محوريا في هذا المنهج الذي جاء بإضافات «أهمها» : وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر نواة للحكومة الاقليمية.

- تبدأ هذه المراحل بآليات تنطوي على الامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدد من الأمور كتلك المتعلقة بتحرير حركة التدفقات الاقتصادية بدءا بالتجارة ثم حركة الأفراد، ثم الوصول إلى الجانب المتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- وهذا ما يمنح سلطات أوسع للمؤسسة الإقليمية، وتكتسب بذلك الحركة التكاملية ما يطلق عليه بالأثر الانسيابي لعملية التكامل، حيث يؤدي تعلم البشر كيف يحدثون التكامل بالتجربة إلى إيجاد رغبة لديهم بالمضي فيه قدما.

- وبذلك يتحقق الاتحاد على دفعات ويصبح على نظرية التكامل أن تحدد المعايير التي بمقتضاها يتم الاتفاق على المجالات الاقتصادية التي يفضل تخصيصها لتقود حركة مستمرة للتكامل،
- فمن الممكن مثلا الانطلاق بقطاع معين ينقل فيه جانب من سلطة الدولة إلى سلطة فوق وطنية دون الشعور بفقدان السيادة،مثلما حدث في تجربة جماعة الفحم والصلب الأوروبية،
- كما أنه من المهم وجود تقارب في أوضاع الدول المعنية، حتى تتشابه الأهداف والأدوات التي تستخدمها في رسم سياساتها الاقتصادية، ولذلك مال الوظيفيون الجدد إلى تأجيل عمليات المشاركة في السياسات الاقتصادية إلى مراحل متأخرة من التكامل.

(2/3) مقومات التكامل الاقتصادي

أ- **وفرة وتنوع موارد الثروة الطبيعية في الدول الأعضاء.** (الأراضي الزراعية – الغابات – السواحل – الأنهار – المعادن والثروات ..)، تلك الموارد التي توفر الفرص للانتاج السلعي ومن ثم تحدد المزايا النسبية بين الدول.

ب- التخصص الانتاجي (اقليميا):

- لان هذا التخصص يجعل اقتصاديات الدول متكاملة ومعتمدة على بعضها البعض، ما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها.
- حيث يؤدي تخصص الدول في إنتاج ذات المنتجات وذات المشروعات، الى القضاء على أهم ميزات التكامل الاقتصادي، ونعني بذلك توسيع نطاق السوق أمام مبادلات الدول الأعضاء، ذلك انه طالما كانت نفس السلعة أو المادة تنتج في كافة دول التكامل فلا داعي لأن تنشأ علاقات تجارية او تكامل بينهم.

ت- راس المال البشري المؤهل.

- عبر وجود ووفرة الأيدي العاملة المدربة، حيث يستدعي التكامل إطلاق حرية انتقال الأشخاص بين كافة دول التكامل للمساهمة في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة, وبحثا عن فرص الاستخدام الاكفء، من خلال نقل الفائض من العمال من دول الفائض الى دول العجز.
- وهو ما يتطلب بدوره كون هؤلاء الأشخاص من الكفاية والمهارة بحيث يؤدي انتقالهم من دولة إلى أخرى إلى إضافة صافية للإنتاج الكلي في دول التكامل.
- اضافة الى ان عدم وجود العدد الكافي من العمال والفنيين المتخصصين يحول دون تنمية الموارد الإقليمية والمشروعات المشتركة.

ث- وسائل النقل والمواصلات .

- ذلك ان عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء، من شأنه إضعاف أهمية التكامل اقتصاديا
- ويصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكامل.
- كما يتعذر تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، ولاسيما فيما يختص بنواحي تكامل عمليات الاستثمار, والمشاريع الإنتاجية، واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة/مشتركة.

(2/4) شروط/محددات التكامل.

- الوصول إلى مستوى تنموي يسمح بالانفتاح والاندماج مع الكيانات الاخرى (كروجمان – تأثيرات الانتشار والاستقطاب).
- امتلاك ميزات نسبية متكاملة وليست متعارضة.

(2/5) مستويات ومراحل التعاون/التكامل الاقتصادي
Stages of Economic Integration

أولاً: منطقة التجارة الحرة .Free Trade Area

- تتسم بـ : إلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على تحركات السلع بين الدول المشتركة فيها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول غير المشتركة .
- ولا يشترط في الاتفاقيات المعقودة لإقامة المناطق التجارية الحرة قيام الدول المشتركة بتعديل اتفاقاتها التجارية المعقود بينها وبين الدول الأخرى غير الأعضاء.
- إذ أن الدول المشتركة لها حرية تقرير سياستها التجارية وتعديلها.

- ولا تتضمن اتفاقات قيام هذه المناطق عادة إجراءات خاصة بشأن إطلاق حرية انتقال عناصر الإنتاج أو بشأن تنسيق التشريعات الضريبية والسياسات الإنتاجية والنقدية وغيرها.
- وتعد منطقة التجارة الحرة أبسط أنواع التكامل الاقتصادي وغالباً ما يقتصر نشاطها على التجارة في منتجات معينة (قوائم سلعية).
- ملاحظة: قد يسبق هذه المرحلة خطوات/اجراءات تفضيلية بين الدول من خلال الاتفاق على قواعد جمركية خاصة بعدد من السلع ، فيما يطلق عليه ترتيبات تفضيلية.

ثانياً: الاتحاد الجمركي Customs Union :

- تعتبر الاتحادات الجمركية من وجهة النظر الاقتصادية أرقى مرتبة من مناطق التجارة الحرة.
- حيث يتضمن الاتحاد الجمركي إلى جانب القضاء على التمييز في حركات السلع بين الدول المشتركة كما في منطقة التجارة الحرة، توحيد التعريفات الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء.
- أي أن الاتحاد الجمركي يقتصر عمله أيضاً على تنظيم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة وتوسيع نطاق السوق،

- لكنه يقتضى قيام الدول المشتركة فيه بتعديل الاتفاقيات التجارية بينها وبين الدول الأخرى غير الأعضاء في الاتحاد حتى لا تتعارض نصوصها مع التزامات الدول الأعضاء تجاه بعضها البعض، وعدم عقدها اتفاقيات جمركية أو تجارية تمس النظام الجمركي دون موافقة الدول الأخرى المشتركة. وغالباً ما يتم إقامة هذه الاتحادات تدريجياً.
- **وتتوقف/تتحدد آثار قيام الاتحاد الجمركي، على الكفاءة الإنتاجية لاستخدامات الموارد الاقتصادية على عدة عوامل أهمها: -**

1. مدى التكامل والتنافس بين الدول - الفروق في تكاليف الإنتاج (قائمة المزايا النسبية)
2. حجم الاتحاد،
3. المسافات بين الدول المتكاملة (تكاليف النقل).
4. مدى ارتفاع الرسوم الجمركية قبل قيام الاتحاد.

(1) التكامل/التنافس بين الدول المشتركة: حيث تشير التكاملية إلى اختلاف الهياكل والمنتجات (بوضوح)، في حين تشير التنافسية إلى أن الدول المشتركة تنتج إلى حد كبير سلع من نفس النوع.(الأولوية تكون للهياكل الإنتاجية المتكاملة).

- **(2) أما بالنسبة لحجم الاتحاد:** فكلما زادت المساحة الاقتصادية للاتحاد كلما زاد مجال تقسيم العمل، وتزايدت الفرص المتاحة لإعادة توزيع الإنتاج .
- فترتفع الكفاءة الاقتصادية للدول المشتركة وللاتحاد ومن ثم لاستخدامات الموارد الكلية للدولة وللإقليم وللعالم،
- وهو ما يتحدد مداه بـ: (الأذواق والمواصفات ووحدات الوزن والقياس والعادات)، فكلما توحدت هذه العوامل كلما كانت الاستفادة من اتساع حجم السوق ونطاق التكامل أعلى.
- حيث يقود كل امتداد إضافي للمساحة الاقتصادية للدول إلى زيادة الإنتاج الكلي ومن ثم الرفاهية الكلية (إقليميا وعالميا). Tinbergen

(3) المسافات بين الدول المتكاملة :

- للقرب الجغرافي بين البلدان المتكاملة عدة مزايا أهمها خفض كلفة النقل ، وتشابه الأذواق.
- بالإضافة إلى أنه قد يكون للبلدان المتجاورة تاريخاً مشتركاً ووعياً بالمصالح المشتركة لذا تكون أشد رغبة في تنسيق سياستها الاقتصادية مما يسهل تنسيق هذه السياسات (التجربة الأوروبية بعد معاناة الحرب العالمية).

(4) **الرسوم الجمركية** : تكون النتائج المتحققة عن الاتحاد أكثر فاعلية في زيادة الإنتاج والتبادل، كلما كان متوسط مستوى الرسوم الجمركية على التجارة بين البلاد المشتركة قبل اتحادها مرتفعاً.

- **ولقياس الآثار الناجمة عن قيام الاتحاد الجمركي على الإنتاج في الدول المشتركة يمكن التعرف على الحالات التالية:-**

- إذا أدت إزالة الرسوم الجمركية داخل الاتحاد إلى نمو الإنتاج في مناطق الاتحاد ، كان الاتحاد منشئاً للتجارة (نمو الإنتاج الكلي).
- أما إذا أدت إلى تحويل الإنتاج أو جزء منه بين دول الاتحاد، كان الاتحاد محولاً للتجارة (تحول الإنتاج من قطاع لقطاع دون زيادة الإنتاج الكلي).
- ويتحقق التأثير الجيد لإزالة الحواجز الجمركية إذا رجح خلق التجارة على تحويلها.
- وعموماً فإن كل من (نشأة وتحويل) التجارة يعد مفيداً في حالة الدول النامية إذ ينجم عنها إما زيادة الإنتاج الكلي ومن ثم التصدير، أو تحول إنتاجي يسفر توفير سلع كان يتم استيرادها من الخارج.

- وبذلك فان قيام الاتحاد يقود إلى تغيير نمط التجارة مع العالم الخارجي بزيادة الصادرات أو خفض الواردات أو كليهما، ومن ثم تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.
- كما تتحقق وفورات إدارية على هيئة وفر في تكلفة جهاز الدولة المالي كنتيجة لإلغاء الرسوم الجمركية، والحد من الزمن اللازم لتنفيذ إجراءات الجمارك بما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الدخول الحقيقية للبلدان المشتركة في الاتحاد وزيادة رفاهيتها الاقتصادية.
- وعادة ما يتطلب قيام الاتحاد الجمركي اقتران ذلك بقدر من التنسيق بين الدول المشتركة في نظمها النقدية.
- إذ أن قيام ونمو التجارة وسهولة تحويل رؤوس الأموال بين هذه الدول يتوقف على إمكانية تحويل العملات المحلية للدول المشتركة.

ثالثا: السوق المشتركةCommon Market :

- الأسواق: السلع/الخدمات – المال - النقد والصرف – العمل.
- الأسواق : أسواق عناصر العملية الإنتاجية (المادية والمؤسسية والبشرية).
- تتضمن السوق المشتركة علاوة على إلغاء الحواجز الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء كما في الاتحاد الجمركي،
- إطلاق حرية انتقال عناصر الإنتاج،
- مما يؤدي إلى إمكانية الاستفادة الكاملة من هذه العناصر، حيث يمكن انتقال العمال من المناطق التي يقل فيها الطلب عليهم إلى حيث يزداد الطلب، وكذلك انتقال راس المال والاستثمار من المواضع الأقل إنتاجية لنظيرتها الأعلى إنتاجية.

- إلا أن هناك تحد جوهري أمام هذا الأمر وهو ملاحظة استفادة الدول الأكثر تقدماً في نظمها الإنتاجية والمالية والنقدية والتجارية عن غيرها من الدول المشتركة في الاتحاد.
- ذلك لأن إلغاء القيود على التجارة وانتقال عناصر الإنتاج من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد على حساب الأقاليم الأقل تقدما، بما يترتب عليه زيادة التفاوت في مستويات المعيشة بين هذه الأقاليم.

رابعا: الاتحاد النقدي Monetary Union :

- يقتصر التكامل في هذا النوع من الاتحاد على تنسيق السياسات النقدية والمصرفية المتبعة في الدول المشتركة في الاتحاد.
- ويقوم عمل هذه الاتحادات على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المشتركة
- وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري وحركة الاستثمار وزيادة التخصص والتكامل الإقليمي بين اقتصاديات دول الاتحاد.
- لذا فإن هذه الاتحادات يتم فيها إنشاء صندوق/مؤسسة مالية تحرص على الموازنة والمحافظة على ثبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء عن طريق قيام الصندوق بشراء وبيع هذه العملات بالأسعار المثبتة.

- فإذا ما زاد ما لدى الصندوق من عملة دولة معينة عن الحصة المحددة لها فإن للصندوق الحق في طلب استبدال هذه العملة الزائدة بالذهب أو بعملات أخرى يتفق عليها.
- أو أن يتم إنشاء اتحاد إقليمي للمدفوعات يعمل على تأمين حرية التحويل الخارجي للعملة وتثبيت أسعار صرفها واستحداث نوع من المقاصة الإقليمية لتسوية المدفوعات بين الدول المشتركة في الاتحاد.
- بالإضافة إلى إيجاد تنظيم دائم لتسوية مدفوعات الدول الأعضاء مع غيرها من الدول.
- كما يقوم الاتحاد بتقديم قروض قصيرة الأجل للدول الأعضاء لتحسين العجز في موازين مدفوعاتها، ومنعها من معالجة هذا العجز من خلال خفض قيمة عملتها وتعديل سعر صرفها.

خامسا: الاتحاد المالي Fiscal Union

- حيث تتسم هذه المرحلة بالاتفاق بين الدول المشاركة على توحيد معدلات الضريبة، لتحديد مستويات الإنفاق العام وحدود الاقتراض (الدين)، وخلق توافق مشترك لضبط العجز/الفائض في الموازنة العامة.
- وافقت دول الاتحاد الأوروبي بالأغلبية على الميثاق/التوافق المالي Fiscal Compact، في أوائل عام 2012، (يمثل هذا الميثاق اطار عام للعمل لكنه اقل الزاما من اطر الاتحاد المالي الكامل، والذي يتم السعي لإقراره كقانون(لكن ذلك يواجه صعوبات عديدة).
- يتضمن هذا الميثاق السماح بعجز هيكلي (محدود كنسبة للناتج 0.5% الى 1.0%، بما يدعم استدامة مالية الدولة العضو ويتسق مع معايير الاتحاد.

سادسا: الاتحاد الاقتصادي والنقدي :
Economic and Monetary Union (EMU)

- الاتحاد الاقتصادي والنقدي (EMU) يمثل مرحلة مهمة نحو التكامل القائم على المنافسة ، وهو يعد صورة أرقى من السوق المشتركة، حيث يتضمن سوق اقتصادي واحد، سياسة تجارية مشتركة وعملة واحدة وسياسة نقدية موحدة.
- وبذلك فهو يجمع بين إلغاء القيود على حركات السلع وعوامل الإنتاج وبين قدر معين من تنسيق السياسات الاقتصادية.
- إلا أنه لا يتضمن التوحيد التام لكافة السياسات النقدية والضريبية والاجتماعية التي يتميز بها الاتحاد الاقتصادي التام (الوحدة الكاملة).

سابعاً: الوحدة الاقتصادية:

Complete Economic Integration

- التكامل الاقتصادي الكامل يتضمن الوصول الى سوق واحد، سياسة تجارية مشتركة وعملة واحدة، وسياسة نقدية موحدة ((EMU)، جنبا إلى جنب مع سياسة مالية موحدة بما يتضمنه ذلك من التحرك في المدى القصير لاستكمال التوحيد لـ السياسات، معدلات الضرائب، قواعد التجارة.
- وبذلك يفترض في هذا الاتحاد توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية وغيرها.
- كما أن قيامه يتضمن إنشاء سلطة عُليا يكون لها الحق في اتخاذ قرارات ملزمة للأعضاء.

- ويتميز هذا الاتحاد بتوفير كافة الأسس اللازمة للتكامل الاقتصادي،
- لذا فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المرجوة، من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية، وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل بين المواطنين، بما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية الكلية.
- وغالباً ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه.
- وتنشأ هذه الاتحادات بين مجموعة من البلدان المتجاورة في الموقع الجغرافي والمتقاربة في المصالح المادية والمعنوية والتي تربطها روابط ثقافية واجتماعية وتاريخية وثيقة.